الأمم المتحدة S/2023/244

مجلس الأمن

Distr.: General
4 April 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي سيعقد، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل 2023، مناقشةً مفتوحة بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: كفالة فعالية تعددية الأطراف عن طريق الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة". وستعقد هذه المناسبة في 24 نيسان/أبريل. ومن المتوقع أن يترأس المناقشة وزير خارجية الاتحاد الروسي سيرغي لافروف. وتُشجَّع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة في المناقشة بتمثيل من المستوى الوزاري.

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والمذكرة المفاهيمية المرفقة بها المعدّة من أجل المناقشة المشار إليها أعلاه بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

100423 100423 23-06269 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 نيسان/أبريل 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: كفالة فعالية تعددية الأطراف عن طريق الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة" المقرر عقدها في 24 نيسان/أبريل 2023

مقدمة

تأسست منظمة الأمم المتحدة قبل سبعة وسبعين عاما نتيجة الانتصار على النازية في الحرب العالمية الثانية. وكُرّست المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة. وكان مؤسِّسو الأمم المتحدة مصممين على صون وتعزيز السلام الدولي بناء على الحرية والتساوي في السيادة وفي الحقوق والحق في تقرير المصير والعدالة والأمن، وكانوا مصممين كذلك على تطوير العلاقات الودية والتعاون بين الأمم.

معلومات أساسية

بعد نهاية الحرب الباردة، وفي الوقت الذي بلغت فيه التطلعات إلى السلام حدا مرتفعا لم يسبق له مثيل، شهد العالم في المقابل إقامة نظام عالمي أحادي القطب طرح تحديا جسيما في وجه كفالة كفاءة منظومة الأمم المتحدة واستقرارها بناء على أحكام الميثاق. فعلى الصعيد السياسي، توقف عدد من الضوابط والموازين المكرسة في الميثاق عن العمل بفعالية.

ويواجه العالم اليوم تحولا عاما آخر بعيد المدى. ويتمثل هذا التحول في التدهور الطبيعي والسريع للنظام العالمي أحادي القطب وبروز نظام جديد متعدد الأقطاب.

إذ نشهد تمددا تدريجيا للسلطة السياسية في ظل المواقف الأقوى التي تتخذها مختلف الأطراف الفاعلة التي لديها القدرة على اختيار مسارها الإنمائي والتي قد تصبح مستقبلا محاور مستقلة في العالم المتعدد الأقطاب الآخذ في التبلور. وتسعى هذه الدول أو الائتلافات التي تنتمي إليها إلى الاستقلال أو "الاستقلال الذاتي الاستراتيجي". وتكتسي قيم ومبادئ الميثاق أهمية أكبر بالنسبة لهم لأنها تكفل السيادة والاستقلال وصون الهوية الاجتماعية والثقافية. فهم يسعون إلى التمتع بحرية تقرير مستقبلهم والنماء في انسجام مع ما يرونه مناسبا وبناء على مصالحهم.

وفي ظل هذا الواقع، نرى أطرافا تقوم بمحاولات للحفاظ على النظام العالمي الأحادي القطب من خلال فرض مبدأ "القوة دائما على حق" ومحاولة إحلال "نظام قائم على قواعد" محل القواعد العالمية للقانون الدولي. إذ نشهد تطبيقا انتقائيا للقانون الدولي، والكيل بمكيالين دون حرج. وهذا التوجه المؤسف لا يحترم قرارات مجلس الأمن بشأن ملفات مختلفة خاصة ببلدان بعينها، بل يبلغ حدّ الاستخفاف المطلق بها. ويُروَّج في الوقت نفسه لمسائل بعينها لأغراض سياسية حصرا بهدف صرف انتباه العالم وموارده عن أزمات أشد حدة وعن مشاكل وتحديات أشد جسامة، بما فيها ما هو إنساني. وتُعامل قواعد القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق، كما لو أنها "قائمة طعام" ننتقي منها ما يحلو لنا. وكثيرا ما تتخذ القرارات، التي تُقترح تحت ستار مفهوم "تعددية الأطراف"، ضمن دوائر مصغرة تضم دولا متوافقة في الرأي بقصد حمل البقية على مسايرتها أو فرض إرادتها عليها بالضغط أو الإكراه. وما نشهده هو العمل على تعزيز التكتلات القائمة من الدول

وإقامة أخرى جديدة، بما فيها تكتلات عسكرية، لوضع تصنيفات للدول وفصلها عن غيرها. ونرى بالتوازي مع ذلك محاولات لتغيير الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، حيث تُعزَّز بصورة مصطنعة أطرافٌ غير حكومية غالبا ما تكون لديها أجندات غير شفافة.

ويؤدي كل ذلك إلى تعطيل عمل منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ويفضي إلى زيادة غير مسبوقة في عدد القرارات المتخذة دون توافق الآراء وفي عدد حالات التصويت الخلافي. ومن الواضح أن "ضحية" هذه العملية هي المنظومة الدولية لحقوق الإنسان التي تستغلها بعض الدول من أجل تحقيق مآرب سياسية واضحة. ونرى أيضا محاولات من بعض الدول لاستخدام الهيئات القضائية الدولية كأداة من أجل غايات لا علاقة لها بالتسوية السلمية للنزاعات. ويقوض ذلك قدرة الأمم المتحدة على وضع تدابير فعالة لمجابهة التحديات الاستراتيجية المواجهة في عصرنا هذا. ولهذه الحالة أثرٌ واسعٌ يؤثر في الدول الأعضاء وفي العلاقات الدولية ككل.

وأحد التحديات الرئيسية المواجهة هو التدهور الشديد في وضع الأمن العالمي بسبب الرغبة في إعادة النظر في التوازن الاستراتيجي وتجاهل المخاوف الأمنية للدول الأخرى. والنهج القائمة على مبدأ إما أن تكون الكاسب أو الخاسر تؤثرُ سلبا في الهيكل المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها. فالخطوات الانفرادية تؤدي إلى فقدان الثقة فيما بين الأطراف وتزيد من المخاطر الاستراتيجية وتحفِّز التسابق على التسلح.

وشهدنا في السنوات الثلاثين الماضية عددا من الأزمات وعمليات الغزو، فقد شهدناها في البلقان والشرق الأوسط وآسيا. وينسف ذلك قواعد ومبادئ القانون الدولي وترتيبات هامة مثل اتفاقات هلسنكي مفضياً إلى تلاشي الأمن الإقليمي والعالمي.

وإقامة نظام متعدد الأطراف يكون حقا فعالا وقائما على قواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما وخاليا من آثار الاستعمار أمرٌ ضروريٌ للحفاظ على توازن القوى في العالم وتهيئة الظروف اللازمة لتتقدم البشرية باطراد على أساس خطة موحدة بنّاءة. ويتطلب ذلك أن ترفض جميع الدول كافة مظاهر الاستعمار الجديد، بما في ذلك العقوبات المفروضة من جانب واحد، وأن تعيد الالتزام بأهداف ومبادئ الميثاق في إطار عملية لإرساء نظام عالمي متعدد الأقطاب وكفالة التنوع الثقافي والحضاري ودمقرطة العلاقات الدولية.

وتعددية الأطراف تُمكّن من تيسير تحقيق الاستقرار على المدى البعيد وحفظ الأمن غير القابل للتجزئة وحسن الجوار مع كفالة الاحتفاظ بالسمات الثقافية والحضارية الفريدة من نوعها وتوفير الظروف الإنمائية العادلة لجميع الدول بغض النظر عن موقعها وحجمها وإمكاناتها من الناحيتين الديمغرافية والعسكرية ومن ناحية الموارد وبصرف النظر عن اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن بالغ الأهمية رفضُ منطق التكتلات وأعمالها الاستفزازية التي تمسّ المصالح الأمنية للأطراف الأخرى. ونرى أن التطلع إلى تعددية الأطراف هو عملٌ مشترك هدفُه إيجاد الحلول للمشاكل المشتركة ووسيلةٌ لإرساء نظام دولي عادل وديمقراطي والحفاظ عليه.

والمهمة الأساسية هي استعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل على أساس أنها آلية مركزية للتنسيق بين مصالح وأعمال الدول الأعضاء سعيا لتحقيق أهداف الميثاق. ولتعود ثقافة الحوار والتوافق في الآراء، من المهم الاعتراف بأن عهد النظام الأحادي القطب والهيمنة قد انتهى. ومن الخطوات الأولية التي يجب

خطوها الاتفاقُ على معالم ومبادئ للتعايش تحد من احتمالات نشـــوب النزاعات ومن مخاطر التصـــعيد. وينبغي أن يكون المنطلق في أي اتفاقات هو مبدأ التساوي. ويظل من الأساسي التقيد بمبدأ عدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول المكرس في المادة 2 من الميثاق. وما أشـــدّ الطلب على مبادرات تهدف إلى تقديم ضـــمانات أمنية وتنفيذ تدابير لبناء الثقة من أجل تخفيف حدة التوتر. وينبغي أن تعود الثقة بين الدول الأعضـاء والرغبة الحقيقية في التوصـل إلى التوافق في الآراء ولو بشـق الأنفس بمراعاة كل طرف مصـالح الطرف الآخر.

ومن بالغ الأهمية الحرص على عدم تقويض صـلاحيات مجلس الأمن وعلى احتفاظ المجلس بدوره المحوري في تسـوية النزاعات وصـون السـلام الدولي على نحو ما توخاه مؤسِّسـو الأمم المتحدة. وتقع على عاتق أعضـاء مجلس الأمن مسـؤولية مميزة تفرض عليهم ترك خلافاتهم جانبا والعمل سـويا لضـمان الانتقال إلى نظام عالمي منصف بأقصـى درجة من السلاسة.

أسئلة للمناقشة

1 - كيف يمكن للأمم المتحدة أن تسهم في الانتقال السلس إلى نظام عالمي عادل ومنصف؟

2 - يقدم الميثاق والقانون الدولي توجيهات إلى الدول الأعضـاء لتسـترشـد بها في خضـم فترة التحول. ما الذي يمكن فعله لإعادة إرســـاء ثقافة الحوار والتوافق في الآراء في المنظمة، بما فيها مجلس الأمن؟ ما هي أفضـــل طريقة لإبراز أن الوضـــع القائم على اتباع نهج انتقائي إزاء قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق، وضعٌ غير مقبول ولا يمكن أن يستمر؟

3 - كيف يمكن لمبادرات مثل "خطتنا المشـتركة" والخطة الجديدة للسـلام أن تسـهم في التحول السـلس وأن ترسي الأساس لنظام لتعددية الأطراف يكون على قدر أكبر من الفعالية؟

الشكل

مناقشة مفتوحة. وجميع الدول الأعضاء مدعوة للمشاركة فيها.

مقدمو الإحاطات

الأمين العام، أنطونيو غوتيريش.